

## إعلان المؤتمر حول موضوع سنة 2016

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية السابعة والعشرين (27) لمؤتمر الاتحاد، في كيجالي، رواندا، يومي 17 و18 يوليو 2016، وبعد أن ناقشنا موضوع السنة، وتحديدًا: "السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع تركيز خاص على حقوق المرأة".

وإذ نذكر بالمقرر EX.CL/DEC.842(XXV) الذي أجازته الدورة العادية الخامسة والعشرون المنعقدة من 20 إلى 24 يونيو 2014، في ملابو، غينيا الاستوائية، والذي تقرر بموجبه "إعلان سنة 2016 سنة أفريقية لحقوق الإنسان مع تركيز خاص على حقوق المرأة"،

وإذ نستلهم مسعى أفريقيا المستمر لتعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها وكذلك مساهمة أفريقيا في المبادئ العالمية للحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان؛

وإذ نكرر تأكيد ما تعهدنا به من التزام في إعلان بانجول بشأن الذكرى الخامسة والعشرين للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعتمد خلال الدورة العادية السابعة للمؤتمر باحترام حقوق الإنسان والشعوب باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق رؤيتنا المشتركة لأفريقيا متحدة ومزدهرة.

وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بالقيم الأفريقية المشتركة المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، التي تركز، بين أمور أخرى، على أهمية الحكم الديمقراطي والمشاركة الشعبية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشعوب.

وإذ نجدد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا باعتبار ذلك جزءاً من القيم الإفريقية المشتركة، مما يشكل إحدى ركائز أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، التي تسعى الدول الأعضاء من خلالها، وبفضل الدعم الفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تنفيذ رؤية الاتحاد.

وإذ ندرك ما يضطلع به النساء والشباب والمجتمع المدني من دور حاسم في تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها وأهمية ضمان تعزيز مشاركتهم في التوعية بهذه القيم وإضفاء الطابع المحلي عليها.

وإذ نعرب عن تصميمنا على حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة على النحو المنصوص عليه في بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا

والإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا والذي يتناول تحديدا الحقوق الخاصة بالمرأة في أفريقيا والمتجذرة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. **وإذ نعرب عن رغبتنا في** ضرورة مواصلة تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية، واحترام قدسية الحياة البشرية والقانون الإنساني الدولي، في إطار الجهود الرامية إلى منع النزاعات في القارة.

**واقترعنا منا** بأن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان هي في وضع جيد لتنفيذ ولايتها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا كما هو منصوص عليه في استراتيجية حقوق الإنسان لأفريقيا لعام 2011؛

**واقترعنا منا أيضا** بأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسساتها الإقليمية تشكل اللبنة الأساسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا بالاستناد إلى القيم الإفريقية المشتركة؛

**وإذ نضع في الاعتبار** أن القارة لا تزال تواجه العديد من التحديات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب، فضلا عن التصديق على صكوك حقوق الإنسان وإدراجها في القوانين المحلية وتنفيذها **وإذ نسلم** بأن هناك عددا من العقبات الواجب التغلب عليها لتعزيز القيم الإفريقية المشتركة،

وبموجب ذلك:

1. **نؤكد** أن حقوق الإنسان تُعدّ مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع في أفريقيا،
2. **نعلم** التزامنا بتعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ وتعزيز فهم أعمق لثقافة حقوق الإنسان والشعوب، ولاسيما حقوق المرأة، وتعزيزها وتعميمها بين الشعوب الإفريقية من خلال الإعلان بأن السنوات العشر القادمة هي "العقد لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا"، وخطّة عمله.
3. **نجدد التزامنا** بتعجيل التصديق على جميع صكوك حقوق الإنسان والشعوب و إدراجها ضمن القوانين المحلية وتنفيذها، ولا سيما البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وضع تدابير وطرائق لمساعدة الدول الأعضاء على إنشاء القدرات والعمليات اللازمة لرصد واستعراض الجهود الهادفة إلى إدراج تلك الصكوك في القوانين المحلية.

4. **نكرر تصميمنا** الذي لا يتزعزع على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وجميع الحريات الأساسية في أفريقيا، وعلى ضرورة التوحيد والتنفيذ الكامل لصكوك حقوق الإنسان والشعوب والقوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة وكذلك المقررات والتوصيات الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان.
5. **نتمسك بقوة** بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقاء في مراعاتنا لحقوق الإنسان والقضاء على المعايير المزدوجة والتسييس؛
6. **نتمسك أيضاً** بموقفنا المشترك بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يجب أن يستند إلى مبدأ التعاون والحوار الصادق الذي يرمي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الالتزام بواجباتها المتعلقة بحقوق الإنسان؛
7. **ندعو** المفوضية إلى ضمان استقلال ونزاهة أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بحقوق الإنسان وذلك بتوفير تمويل كامل لها وحمايتها من الخضوع لنفوذ خارجي غير لازم؛
8. **نكرر أيضاً** التزامنا بالقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، وضمان حماية حقوق المرأة المنصوص عليها في بروتوكول مابوتو والإعلانات والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن تمكين المرأة من خلال منحها حقوقاً كاملة.
9. **نكرر كذلك** التزامنا بتعزيز الحق في التنمية (بما في ذلك الحق في المياه والصرف الصحي والصحة والماوى والتعليم) باعتبارها حقوقاً غير قابلة للتصرف للإنسان والشعوب ويحق بموجبها لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والمساهمة والتمتع بتنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية يمكن في ظلها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل كامل.
10. **نعرب عن بالغ ارتياحنا** إزاء المساهمات الإيجابية التي تقدمها المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان **ونطلب** منها ضمان مزيد من التآزر بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، وذلك للتأكد من أن التطورات في مجال حقوق الإنسان تتبوأ مكانة بارزة في أجندة مجلس السلم والأمن.
11. **نشجع** المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان على تعزيز النظام الأفريقي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب من خلال التواصل وتبادل المعلومات على أوسع نطاق، فضلاً عن الدعم المباشر للدول الأعضاء، من خلال ضمان تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان ووضع جميع التدابير اللازمة الكفيلة بتوثيق النجاح وملاحظة التحديات لضمان مراجعة مستمرة للتقدم في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان المعتمدة.

12. ندعو المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى العمل بشكل وثيق مع المفوضية وسائر أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان لمواءمة صكوكها ونحثها أيضا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة بشكل جماعي.
13. ندعو كذلك المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان إلى تحديد طرائق لمشاركة معاهد البحوث والجامعات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الأفريقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في أفريقيا بما يشمل حماية حقوق المرأة وتعزيزها.
14. ندعو كذلك المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بولاية حقوق الإنسان إلى تحديد العقوبات التي أعاقت تنفيذ صكوك حقوق الإنسان والشعوب والتزاماتنا السابقة المتعلقة بحقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة واقتراح طرائق معالجتها.
15. نلاحظ مع التقدير ما قدمه شركاؤنا الثنائيون والمتعددي الأطراف من دعم وندعوهم إلى مواصلة العمل معنا بشكل وثيق لبناء وتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بغية تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.
16. نطلب من كل من المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بحقوق الإنسان، اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء معهد أفريقي لحقوق الإنسان وتشجيع الدول الأعضاء بالالتزام باستضافته.
17. نطلب من المفوضية أيضاً رفع التقرير بانتظام عن تنفيذ هذا الإعلان.